



**الموضوع:** طلب توضيح بشأن التصنيف الجغرافي الذي تعتمد عليه لينكد إن للمواقع في فلسطين

5 كانون الثاني 2026

حضرة الرئيس التنفيذي روزلانسكي المحترم،

أكتب إليكم بالنيابة عن حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، لنعرب عن قلقنا البالغ إزاء ممارسات شركة لينكد إن المتعلقة بالتصنيف الجغرافي فيما يخص الأرض الفلسطينية المحتلة.

يأتي هذا القلق في سياق فعالية عامة مرتقبة ينظمها مركز حملة في مدينة بيت لحم، فلسطين، ويتم الترويج لها والإشارة إليها عبر منصة لينكد إن. وخلال هذه العملية، تبين لنا أن لينكد إن تقوم بتصنيف مدينة بيت لحم، إلى جانب مواقع فلسطينية أخرى، تحت مسمى "يهودا والسامرة، إسرائيل". ونرفق لقطات شاشة تؤثّق هذا التصنيف كما يظهر على المنصة.

تُعدّ فلسطين إقليمًا واحدًا معترفًا به دوليًا بوصفه أرضًا محتلة، ويشمل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وقد أكدت الأمم المتحدة هذا الفهم بشكل متكرر، وكان آخرها في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2024، والذي خلص إلى أن الوجود الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ودعا الجهات الدولية إلى عدم الاعتراف بهذا الوضع أو الإسهام في ترسيخه. وفي ضوء هذا الإطار الدولي المتوافق عليه على نطاق واسع، فإن استخدام مصطلح "يهودا والسامرة" لا تعتمد عليه الأمم المتحدة، ويرتبط بشكل وثيق بخطابات سياسية مرتبطة بالمستوطنات، وليس بوصف جغرافي محايد.

من منظور الحقوق الرقمية، فإن أنظمة التسمية والتصنيف الجغرافي ليست أدوات تقنية محايدة. بل تشكل جزءًا أساسيًا من البنية المعلوماتية للمنصات الرقمية، وتؤدي دورًا محوريًا في تشكيل الظهور والهوية وإمكانية الوصول في الفضاء الرقمي. وعندما تُستخدم مصطلحات منسجمة مع حركات استيطانية غير قانونية دوليًا لوصف مواقع فلسطينية، فإن ذلك يهدد بتطبيع ادعاءات سياسية متنازع عليها داخل البيئة الرقمية، ويشوّه الواقع القانوني والمعاش للفلسطينيين.

ولهذه الممارسات آثار ملموسة على المستخدمين والمؤسسات الفلسطينية. فهي تمس الحق في تقرير الهوية الذاتية، والحق في الوصول إلى معلومات دقيقة، والحق في المشاركة المتساوية في الفضاءات الرقمية التي أصبحت أساسية للحياة المهنية والمدنية والاقتصادية. وعلى المستوى العملي، قد تؤدي هذه التصنيفات إلى تهميش المؤسسات والأفراد الفلسطينيين، وتشويه كيفية عرض مواقعهم وهوياتهم، وخلق عوائق عند استخدام المنصة لتنظيم الفعاليات أو بناء الشبكات المهنية أو تنفيذ أنشطة التواصل.



علاوة على ذلك، تقع على عاتق لينكد إن التزامات بموجب قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) لتقييم ومعالجة المخاطر النظامية الناشئة عن تصميم الخدمات وآليات عملها، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الحقوق الأساسية أو تساهم في نشر معلومات مضللة أو غير دقيقة قانونيًا. وتندرج ممارسات التصنيف الجغرافي في السياقات المتأثرة بالنزاعات بشكل واضح ضمن هذه المسؤولية، خاصة عندما يكون لها تأثير على مجموعات محمية.

وبالتوازي مع ذلك، تنص التزامات لينكد إن بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على ضرورة إجراء العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عبر جميع المنتجات والخدمات، بما في ذلك الخيارات البنيوية المتعلقة بتصميم المنصات مثل تصنيفات المواقع الجغرافية. ومن منظور الحقوق الرقمية، يشمل ذلك ضمان ألا تسهم بنية المنصة في التمييز أو التشويه أو تطبيع أوضاع غير قانونية.

بناءً على ما سبق، نلتمس منكم توضيح النهج الداخلي الذي تعتمد عليه لينكد إن فيما يتعلق بالتسمية الجغرافية للمناطق الواقعة تحت الاحتلال أو النزاع، بما في ذلك الأساس الذي يستند إليه استخدام مصطلح "يهودا والسامرة، إسرائيل". كما نحث لينكد إن على مراجعة تصنيفها الجغرافي المتعلق بفلسطين بوصفها إقليمًا واحدًا محتلاً، والنظر في اتخاذ خطوات تصحيحية تضمن موازنة هذه الممارسات مع المعايير الدولية، والتزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الحقوق الرقمية، والتزامات لينكد إن المعلنة في مجال حقوق الإنسان. ونود كذلك معرفة ما إذا تم إجراء أي تقييم لأثر حقوق الإنسان قبل تطبيق هذا التغيير في السياسات، وما هي آليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان المعتمدة لدى لينكد إن فيما يخص مثل هذه السياسات.

إن هذه المسألة ليست تقنية فحسب. فالقرارات المتعلقة بكيفية تسمية الأماكن وتصنيفها تسهم في تحديد أي واقع يُعترف به في الفضاء العام الرقمي. يؤكد مركز حملة التزامه بالتفاعل البناء، وتتطلع إلى تلقي ردكم، ونحن على استعداد لتزويدكم بأي معلومات إضافية قد تكون مطلوبة إلى جانب لقطة الشاشة المرفقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

لمى نزيه،

مديرة المناصرة، حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي